

15 سنة إلى السجن مدى الحياة عقوبات صارمة للاتجار بالبشر

الخارجية الأميركية: إنشاء شركة للعمالة المنزلية يخفض التكاليف ويكافح الجلب غير القانوني

قطاعات الخدمة المنزلية والبناء والصيانة والصحة، وتقوم عدة بلدان مرسله للعمالة، بما في ذلك الهند ونيبال وإندونيسيا وإثيوبيا وزمبابوي وبنغلاديش، بمنع رعاياها من مجال العمالة المنزلية في الكويت. كما حظرت الكويت إصدار تأشيرات العمالة المنزلية لمواطني كينيا وأوغندا ونيجيريا وتوغو وإثيوبيا وبنغلاديش وغانا وملاوي وتنزانيا وغامبيا وغانا وزيمبابوي، مما أدى إلى تجنيد مختلفون أيضا في بث رسائل مختلطة عبر شاشات التلفزيون المحلي، وواصلوا نشر كتيبات، بلغات متعددة، لتثقيف العمال المهاجرين بشأن حقوقهم، في المطارات والسفارات ووكالات توظيف العمالة.

ووفقا لتوجيهات قانون العمالة المنزلية الجديد، فقد قامت الحكومة برعاية إنشاء شركة توظيف مركزية تقوم، بمجرد تشغيلها، بتخفيض تكاليف التوظيف وتكافح فرض رسوم عمل غير قانونية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الحكومة زهاء 24200 شكوى رسمية من العمال الأجانب، وكانت أغلبها تتعلق بمشكلات الأجور وطلبات تحويل الكفيل للعمالة، والزراعات المتعلقة بدفع أجر العمل الإضافي، وقد تم حل 3800 حالة من مظالم نقل العمال عن طريق التحكيم، وجاءت حوالي 2800 منها في صالح العمال، وقد تم إرسال أكثر من 10800 قضية إلى محاكم العمل. ولم تبلغ الحكومة عن نتائج القضايا المحالة إلى التحقيق الجنائي، أو إذا ما كان سيتم تحويل بعضها، إن وجدت، إلى الملاحقة القضائية بموجب قانون مكافحة الاتجار. ووفقا للتقرير فقد، قامت السلطات في يناير 2017 بالتحقيق مع شركة كويتية للاستثمار في حدوث انتهاكات لقانون العمل ضد عمالها الأجانب، لكن مع نهاية السنة المشمولة بالتقرير، كانت الحكومة لا تزال تتفاوض مع الشركة والموظفين، بصدد تحديد التهم العقابية ونوع الغرامات المفروضة على الطرف الأول، ونوع التعويض المناسب للطرف الثاني. ومن أجل كبح استغلال عمال كوريا الشمالية، فقد أوقفت الحكومة جميع رحلات طيران «كوريو» منذ أغسطس 2016. كذلك منذ سبتمبر 2016، أوقفت وزارة الخارجية إصدار أي تأشيرات عمل لمواطني كوريا الشمالية. ولتقليل الطلب على الاتجار الجنسي، قامت الحكومة بمقاضاة وترحيل الأفراد المندرجين باستغلال ضحايا الاتجار في البغاء. كما قدمت الحكومة تدريبا على مكافحة الاتجار بالبشر لموظفيها الدبلوماسيين.

لمحة عن الاتجار

وفقا لتقارير السنوات الخمس الماضية، فإن الكويت تعتبر محطة وصول للرجال والنساء الذين يتعرضون للتعويضات والتهديدات، وبتلقي عمال آخرون عقودا باللغة العربية أو الإنجليزية، لا يستطيعون قراءتها بلغاتهم الأصلية، لكنهم يضطرون إلى توقيعها. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد المصادر بأن العمال المنزليين الهاربين يتعرضون أحيانا للاستغلال القسري وللبغاء من عملاء أو مجرمين يتلاعبون ويستغلون وضعهم غير القانوني. وعلى الرغم من أن مصادرة جوازات السفر من قبل أرباب العمل لا تزال غير مشروعة قانونا في الكويت، إلا إنها لا تزال ممارسة شائعة في الكويت.

دولها، كما التمسست الحصول على تعويضات قانونية لمواطنيها الذين تعرضوا لظروف عمل استغلالية في الكويت. وخلال السنة المشمولة بالتقرير، ساعدت مؤسسة الهجرة الدولية الحكومة الكويتية على وضع وتنفيذ عمليات فرز لتحديد ضحايا الاتجار المحتملين من بين الفئات المستضعفة من المقيمين. وكذلك قدمت وزارة الداخلية مساعدة الترحيل (العودة إلى الوطن) والانتقال لنحو 200 عامل منزلي أجنبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أنه لم ينضج ما إذا كانت السلطات تسعى إلى استرداد تكاليف السفر التي أخطأ بها العامل أم لا. ولمساعدة السفارات في إعادة ضحايا الاتجار إلى أوطانهم، قامت الحكومة بالشراكة مع مؤسسة الهجرة الدولية، وبالتنسيق مع وكالات التوظيف، بتحويل تذاكر الطيران وخدمات الترحيل إلى الوطن لعدد 20 من ضحايا الاتجار. ولم تقدم الحكومة لضحايا الاتجار الأجانب أي بدائل قانونية سوى إعادتهم إلى بلدانهم والتي قد يواجهون فيها مشقة أو انتقاما.

وقد ظلت كثير من التحديات النظامية قائمة، بما في ذلك التهديد بتطبيق الجرامم وحدودية فرض الحصول على الدعم القانوني للضحايا، عانتها أمام جهود الحكومة في مجال مكافحة الاتجار. ولا ينص قانون مكافحة الاتجار لعام 2013 على أن الضحايا الذين يفرون من أرباب العمل المستغلين لهم ينبغي أن يكونوا بمنأى عن الملاحقة القضائية. ولذلك، فإن العمال الذين فروا من أصحاب عملهم وكفيلهم، ربما يكونوا عرضة للوقوع تحت طائلة العقوبات الجنائية والبقاء القبض عليهم، والاحتجاز في مراكز الشرطة، والترحيل، حتى لو كانوا يفرون من كفيل متعسف ومستغل.

وتشير التقارير إلى قيام الحكومة بتسجيل عدد 1118 عمالا منزليا بزعم أنهم انتهكوا قوانين الإقامة والقوانين المحلية. وقد أدى خطر وقوعهم تحت طائلة العقوبة، وطول عمليات التقاضي وارتفاع الرسوم القانونية الباهظة، إلى تباطؤ هؤلاء العمال عن مناقشة الشرطة أو غيرها من السلطات من أجل توفير الحماية لهم وسبل الانتصاف القانونية الكافية لتعويضهم عن استغلالهم. وعلى هذا النحو، فإن ضحايا الاتجار نادرا ما يرفعون دعاوى قضائية أو رسمية ضد أرباب عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المعتاد أن يرفع الكفلاء قضايا ضد العمال ضحايا الاتجار المتظاهرين منهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ترحيلهم أو احتجازهم.

الحماية

وأشار التقرير إلى أن الحكومة واصلت جهودها لمنع الاتجار بالبشر. وبدأت الحكومة في صياغة خطة عمل وطنية للتصدي للاتجار. وقامت عدة وزارات، بالتعاون مع مؤسسة الهجرة الدولية، بطباعة ونشر

نوصيات التقرير

- وضع إجراءات تشغيل ممنهجة للتحقيق في جرائم الاتجار وملاحقة مرتكبها.
- وضع نظام روتيني وإجراءات رسمية ثابتة لتحديد وخدمة ضحايا الاتجار بالبشر على نحو استباقي.
- مواصلة تدريب موظفي إنفاذ القانون والإخصائين الاجتماعيين على تحديد ضحايا الاتجار بين الفئات الضعيفة بين المقيمين.
- وضع روابط بين جهود رعاية الضحايا من العمالة وأنشطة إنفاذ القانون ضد الكفلاء.
- ضمان توافر المأوى والخدمات اللازمة للضحايا من العمال.
- الانتهاء من وضع وتنفيذ استراتيجية خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- زيادة الجهود الرامية إلى رفع الوعي الداخلي بأهمية منع الاتجار بالبشر.

بعد في مثل هذه المظالم. فإذا تعذر الاتفاق على تسوية، يجبل مسؤولو الإدارة التابعة لوزارة الداخلية القضية إلى المحاكم، وإذا كانت الشكوى تطوحي على مخالفة جسيمة، مثل الاعتداء، تقوم السلطات بنقل القضية مباشرة إلى مكتب المدعي العام. لكن حتى الآن، لم يتم تصنيف هذه القضايا من طرف المعاملين عليها من موظفي إنفاذ القانون الكويتيين على أنها تقع تحت بند الاتجار بالبشر، بل يتم تصنيفها باعتبارها مخالفات إدارية، يتم فيها اللجوء إلى التحكيم الذي يؤدي إلى تعويضات نقدية أو إلى سداد أجور امتثالهم أو إلى غرامات، أو إلى إغلاق شركات التوظيف، كوسائل حصرية لتسوية هذه الحالات. وهو النهج الذي لا يوفر الرد الكافي ضد قيام الكفلاء بارتكاب جرائم العمل القسري. وفي بعض الحالات، التي أبرزتها وسائل الإعلام المحلية، سعت الحكومة للملاحقة القضائية تحت بند وقوانين سوء المعاملة أو الاعتداء، بدلا من الملاحقة تحت بنود قوانين مكافحة الاتجار.

كذلك، فعلى الرغم من حظر القانون الكويتي احتجاز جوازات سفر العمال بموجب القانون الكويتي، فإن هذه الممارسة ما زالت شائعة بين الكفلاء وأرباب العمل ضد العمال الأجانب، ولم تقم الحكومة بأي جهد لإنفاذ هذا الحظر. وقد زعمت بعض التقارير أن بعض المسؤولين الحكوميين قاموا ببيع تصاريح العمل لمن يمارسون الاتجار بالبشر، بل وحتى بشكل مباشر إلى العمال المهاجرين أنفسهم، مما يسهل عمليات الاتجار بالبشر، بيد أن الحكومة لم تبلغ عن أي جهود ميدولة لحاكمة المسؤولين عن الاتجار بالبشر أو الاتجار بهم وإدانتهم. وقد أجرت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التابعة لوزارة الداخلية 5 برامج تدريبية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال السنة المشمولة بالتقرير شملت تعزيز القدرة على قراءة علامات حدوث الاتجار، كما شملت التركيز على مساعدة الضحايا في جهود إنفاذ القانون، واستهدفت نحو 35 متدربا من جميع إدارات وزارة الداخلية.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة واصلت جهودها الرامية إلى حماية ضحايا الاتجار بالبشر. وقد وفرت المأوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ما مجموعه خمسة آلاف من العمال المنزليين، بمن فيهم بعض ضحايا العمل القسري، وذلك داخل الملجأ الذي يضم 500 سرير والمخصص للعمال المنزليين الهاربين. وقد عمل الملجأ بمنزلة مرفق يوفر الرعاية الطبية والنفسية والمساعدة في العودة إلى الوطن، والوصول إلى المسؤولين من مختلف الوزارات لتنسيق المساعدة القانونية للضحايا، بما في ذلك رفع القضايا ضد أصحاب العمل. وقد خصصت الحكومة ميزانية سنوية قدرها 1.9 مليون دينار (6.23 ملايين دولار) لإدارة هذا الملجأ، بزيادة قدرها 260 ألف دينار (852.460 دولارا) عن العام السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت الحكومة 76 من ضحايا الاتجار بالبشر. لكن ليس هناك ملجأ أو خدمات وقائية أخرى لضحايا الاتجار من الذكور. ويتلقى الملجأ الإحالات من السفارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والكنائس وبعض المواطنين والعمال المهاجرين. وقد قامت إحدى المنظمات الدولية بتقديم المساعدة لعدد 120 عاملا منزليا، معظمهم من بلدان أفريقية غير ممثلة دبلوماسيا في الكويت، والذين كانوا بحاجة إلى الحصول على وثائق سفر. كما حافظت سفارات الفلبين والهند وسريلانكا على وجود ملاجئ للعمالة المنزلية الخاصة بمواطني

السبتني ... مستمرون معك طوال صيف 2017 في قرية المسيلة المائية

في الأيام المخصصة لك وهي أيام النساء: (السبت-الاثنين-الخميس) حفلات دي جي في أيام النساء أيام العائلات: (الأحد - الثلاثاء - الأربعاء - الجمعة) من الساعة العاشرة صباحاً وحتى التاسعة مساءً

للاستفسار: 25651515 - 25652525

وأكد التقرير أن الحكومة واصلت جهودها الرامية إلى حماية ضحايا الاتجار بالبشر. وقد وفرت المأوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ما مجموعه خمسة آلاف من العمال المنزليين، بمن فيهم بعض ضحايا العمل القسري، وذلك داخل الملجأ الذي يضم 500 سرير والمخصص للعمال المنزليين الهاربين. وقد عمل الملجأ بمنزلة مرفق يوفر الرعاية الطبية والنفسية والمساعدة في العودة إلى الوطن، والوصول إلى المسؤولين من مختلف الوزارات لتنسيق المساعدة القانونية للضحايا، بما في ذلك رفع القضايا ضد أصحاب العمل. وقد خصصت الحكومة ميزانية سنوية قدرها 1.9 مليون دينار (6.23 ملايين دولار) لإدارة هذا الملجأ، بزيادة قدرها 260 ألف دينار (852.460 دولارا) عن العام السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت الحكومة 76 من ضحايا الاتجار بالبشر. لكن ليس هناك ملجأ أو خدمات وقائية أخرى لضحايا الاتجار من الذكور. ويتلقى الملجأ الإحالات من السفارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والكنائس وبعض المواطنين والعمال المهاجرين. وقد قامت إحدى المنظمات الدولية بتقديم المساعدة لعدد 120 عاملا منزليا، معظمهم من بلدان أفريقية غير ممثلة دبلوماسيا في الكويت، والذين كانوا بحاجة إلى الحصول على وثائق سفر. كما حافظت سفارات الفلبين والهند وسريلانكا على وجود ملاجئ للعمالة المنزلية الخاصة بمواطني

خلص تقرير وزارة الخارجية الأميركية إلى ضرورة زيادة جهود إنفاذ القانون في مجالات منها ما يلي:

- التحقيق مع المتاجرين، ومحاكمتهم وإدانتهم، بما في ذلك المواطنين الكويتيين المنخرطين في هذه الأعمال، وذلك بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر عام 2013.
- مقاضاة وإدانة الكفلاء الذين يخضعون عاملات وخدمات المنازل إلى ظروف العمل القسري.
- تطبيق وتنفيذ القانون رقم 68/15، لضمان حصول عمال المنازل على كامل حقوقهم وعلى الحماية المناسبة لهم.
- تفعيل شركة التوظيف المركزية.
- التمسك بتنفيذ القوانين على الكفلاء وأرباب العمل الذين يحتجزون جوازات سفر العمال.

وأشار التقرير إلى أن احتجاز جواز السفر لا يزال شائعا في الكويت بالرغم من أن ذلك مخالف للقانون. لذا لا تزال الكويت على قائمة دول المتابعة في الشريعة الثانية، كونها لم تحقق بشكل كامل الحد الأدنى لمكافحة الاتجار بالبشر. ورغم ذلك فإنها تبذل جهودا ملحوظة للوصول إلى هذا الحد. فقد رحمت حكومة الكويت على هذا الجهد بشكل ملحوظ في هذا الصدد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

قال التقرير أن الحكومة بذلت جهدا في إنفاذ القانون واتخذت خطوات لتعزيز بنيتها التحتية القانونية، فالتشريع المناهض للاتجار بالبشر الذي صدر في عام 2013، يحظر جميع أشكال الاتجار بالبشر، وينص على عقوبات تتراوح بين 15 سنة والسجن مدى الحياة، وهي عقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب مع تلك المنصوص عليها في جرائم خطيرة أخرى مثل الاغتصاب. ويكفل قانون العمل المنزلي (القانون رقم 15/68) للعمال المنزليين المتزايدات إجازة مدتها يوم واحد في الأسبوع، ويبلغ يوم العمل ويحد أقصى 12 ساعة، ويضع حد أدنى للأجر المدفوع شهريا.

قال التقرير أن الحكومة بذلت جهدا في إنفاذ القانون واتخذت خطوات لتعزيز بنيتها التحتية القانونية، فالتشريع المناهض للاتجار بالبشر الذي صدر في عام 2013، يحظر جميع أشكال الاتجار بالبشر، وينص على عقوبات تتراوح بين 15 سنة والسجن مدى الحياة، وهي عقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب مع تلك المنصوص عليها في جرائم خطيرة أخرى مثل الاغتصاب. ويكفل قانون العمل المنزلي (القانون رقم 15/68) للعمال المنزليين المتزايدات إجازة مدتها يوم واحد في الأسبوع، ويبلغ يوم العمل ويحد أقصى 12 ساعة، ويضع حد أدنى للأجر المدفوع شهريا.

خدمة احتساب زكاة الشركات والأسهم

لدى بيت الزكاة فريق محاسبي متخصص لاحتساب زكاة الشركات والأسهم

معكم ترسمم ابتسامتهم

بيت الزكاة

مركز الاتصال 175 | بيت الزكاة | www.zakathouse.org.kw